الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات

Chambre Nationale des Commissaires aux Comptes.

الخطاب الرسمي – الجمعية العامة العادية لمحافظي الحسابات.

الجزائر، 30 أكتوبر 2025

بسم الله الرحمن الرحيم،

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

أيها السيدات والسادة، الزملاء الأفاضل، مهني المحاسبة والتدقيق في كل ربوع الوطن،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

نجتمع اليوم في لحظة فارقة من تاريخ مهنتنا...

لحظة صدقٍ مع الذات، ومساءلةٍ للواقع، واستدعاءٍ للضمير المهني قبل فوات الأوان.

لقد مضت احدى عشر سنة على لجنة تقييم القانون 10-01،

وتسع سنوات على لجنة مراجعة النظام المحاسبي المالي 07-11،

وخمس سنوات على لجنة مكافحة الممارسة غير الشرعية للمهنة.

ومع ذلك — وإلى اليوم — لا تقدم ولا إنجاز ولا تقييم، لا إصلاح، لا نتائج.

قراراتٌ تُعلَن، وتقاريرٌ تُكتب، وملفاتٌ تُفتح لتُغلق، ثم يُسدل عليها ستار الصمت والنسيان.

وكأنّ المهنة صارت حقلاً للتجريب، أو موضوعاً للمراسلات والاجتماعات دون أثرٍ في الواقع.

فإلى متى؟

إلى متى تبقى المهنة أسيرة الورق، ورهينة اللجان، ومكبّلة بالانتظار؟

إلى متى نظل نتحرك في دوامة "سندرس، وسنراجع، وسنقترح"، دون تنفيذ ولا متابعة؟

إلى متى يظل مهنى المحاسبة والتدقيق آخر من يُستشار، وأول من يُلام، وأضعف من يُسمَع صوته؟

أيها الزملاء الكرام،

إن المهنة اليوم لا تمرّ بأزمةٍ عابرة، بل تعيش خطر الزوال والتهميش.

لقد بدأت تفقد معناها، وتفقد مكانتها، وتفقد أبناءها واحداً تلو الآخر.

مكاتب تُغلق، كفاءات تُهاجر، وجيلٌ جديدٌ من المهنيين يقف على حافة اليأس، يرى جهده يُهمَل، وصوته لا يُسمَع، ومستقبله مرهونٌ بقراراتٍ لا تعكس الواقع.

الهيئات التي أُنشئت لحماية المهنة أصبحت شاهدة على تراجعها،

والإدارات التي كان يُنتظر منها أن تُصلح، صارت تراقب بصمتٍ عجزها عن التغيير.

صرنا نتحدث عن الإصلاح أكثر مما نمارسه،

ونعقد الاجتماعات أكثر مما نُنجز،

وننتظر التغيير أكثر مما نصنعه.

فمن يُحاسب من؟

ومن يملك الشجاعة ليعترف أن المنظومة قد فشلت وشاخت؟

ومن يقرّ بأن المهنة ليس بخير، وأن نزيفها الصامت أخطر من أي أزمة اقتصادية؟

أين هي الإرادة التي تؤمن بأن مهنة محافظ الحسابات ليست ترفاً مؤسسياً،
بل ركيزة للشفافية، وضمانة لحماية المال العام، وجسراً لثقة المجتمع والمستثمرين؟

أيها الزملاء،
إننا لا نطلب امتيازاً ولا موقعاً، بل نطلب إصلاحاً حقيقياً يعيد للمهنة روحها ومكانتها.
نتطلع إلى قانوناً حديثاً، وهيئاتٍ فاعلة، وتكويناً مستمراً، ومراقبةً نوعيةً لا شكلية.
نطلب أن يُعاد الاعتبار إلى دور محافظ الحسابات كصوتٍ للمصلحة العامة،
لا كرقمٍ في سجلٍ مهنيٍّ أو ختمٍ على ورقةٍ مالية.

أيها الحضور الكريم،
إنّ صمتنا لم يعد حكمة، بل صار تواطؤاً غير مباشر مع التراجع.
وإنّ الانتظار لم يعد حلاً، بل صار خطراً على مستقبل المهنة برمتها.
فإما أن نتحرك اليوم، بعقلٍ موحّدٍ وإرادةٍ صادقة،
وإما أن نترك التاريخ يكتب عنا أننا كنّا الجيل الذي شاهد المهنة تسقط... ولم يفعل شيئاً.

أيها الزملاء الكرام،
إنّ الحديث عن المستقبل ليس ترفًا فكريًّا، بل واجبٌ مهنيٌّ وطنيٌّ في زمن التحوّل العميق.
فالمهنة التي لا تتجدّد تموت، والمهنة التي لا تواكب عصرها تُستبدل.
لذلك، فإنّ مسؤوليتنا التاريخية اليوم هي أن ننتقل من مرحلة "الدفاع عن المهنة" إلى مرحلة "بناء المهنة الجديدة".
نريد مهنةً جزائريةً عصرية، تنهل من قيم النزاهة والمصلحة العامة،
وتستند إلى العلم والرقمنة والمساءلة،
وتنفتح على الاقتصاد الوطني، لا كمراقبٍ من الخارج، بل كشريكٍ في صناعته وتنميته.
نريد مهنةً يكون فيها محافظ الحسابات رقيبًا ماليًّا، ومستشارًا اقتصاديًّا،
وشريكًا استراتيجيًّا في بناء الثقة بين الدولة والمؤسسات والمستثمرين.

مهنةً تواكب التحوّل الرقمي، وتستعمل الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات المالية،
وتسهم في كشف الفساد، وتدعيم الحوكمة، وصون المال العام.
نريد أن تكون الجزائر في مصافّ الدول التي تمتلك مهنة مراقبة قوية،
حديثة في آلياتها، وطنية في رسالتها، محترمة في مؤسساتها،
تُخرّج أجيالاً جديدة من المحافظين الأكفاء، وتُعيد الاعتبار لرسالة الرقابة كممارسةٍ أخلاقيةٍ قبل أن تكون تقنية.

أيها الزملاء،
فلنحوّل جمعيتنا هذه إلى نقطة انطلاق نحو مشروعٍ وطنيٍّ شامل لتجديد المهنة:
مشروعٍ يقوم على الإصلاح التشريعي،
وعصرنة التكوين،
ورقمنة الممارسة،
وتفعيل الرقابة النوعية،
وتجديد الخطاب المهني ليكون في خدمة الوطن لا في خدمة المصالح الضيقة.

ولْنؤمن بأنّ الإصلاح لا يُفرض من فوق، بل يُبنى من القاعدة...
من المكاتب الصغيرة في الولايات،
من الجهد اليومي الصادق،
ومن التزامنا الفردي بأن نكون قدوةً في الاستقامة والمهنية والمسؤولية.
إنّ المهنة التي نُريدها ليست حلماً بعيداً،
بل مشروعاً قابلاً للتحقق،
إذا توحّد الصف، وصَدَق القول، وحَسُنت النية، وتوفّرت الإرادة.

أيها الزملاء الأعزاء،
لقد آن الأوان أن نتحرر من كل أشكال التبعية والوصاية الخارجية،

وخاصةً تلك التي تأتي تحت غطاء ما يُسمّى بالـ"فرانكفونية المهنية" و"الفيديف".

نقولها اليوم بوضوحٍ وبمسؤولية:

الجزائر ليست تابعةً لأحد، ومهنة محافظي الحسابات ليست فرعاً لمؤسسة أجنبية،

ولا مجال لقبول أيّ شكلٍ من أشكال الإملاء أو الهيمنة باسم "الشراكة الفرانكفونية".

لقد أصبحت الفرانكفونية، في جانبها المؤسساتي، أداةً لتقييد القرار الوطني،

ومساراً موازياً يُكرّس الانقسام بدل الوحدة،

ويغذي ثقافة "التمثيل الشكلي" بدل الحضور الفعلي،

ويجعل من المهنة رهينة مصالح ضيقة وولاءاتٍ غير مهنية.

لسنا ضد الانفتاح، ولسنا ضد التعاون الدولي،

لكننا نرفض أن يكون الانفتاح تبعية، أو التعاون ارتهاناً.

نحن مع شراكةٍ تقوم على الندية، والاحترام المتبادل، والمصلحة المشتركة.

ومن هنا، نُعلن دعمنا لمسارٍ مهنيٍّ جديد، عربيٍّ إفريقيٍّ مستقل،

يمتد عبر الاتحاد الإفريقي للمحاسبين الذي يجمع بين المهنية والسيادة،

ويفتح آفاق التعاون جنوب–جنوب بروحٍ من التكامل والمسؤولية،

ويرتبط بالمجلس الدولي للمحاسبين في إطارٍ مؤسسيٍّ متوازن،

يحترم استقلال القرار الوطني ويضمن اندماج الجزائر في المنظومة المهنية العالمية بكرامةٍ وفاعلية.

لقد حان الوقت لأن يكون لمهني المحاسبة والتدقيق في الجزائر صوتٌ واحدٌ واضحٌ في الساحة الدولية،

صوتٌ لا يتحدث بلسان الفرانكفونية، بل بلسان الكفاءة، والشفافية، والسيادة المهنية.

أيها الحضور الكريم،

نحن لا نطلب امتيازاً، بل نطالب بحقٍّ في الإصلاح والكرامة.

نريد قانوناً حديثاً منصفاً، وهيئة قويةً تمثل الجميع، وتكويناً مستمراً حقيقياً،

ونظاماً للرقابة يرفع الجودة بدل أن يزرع الخوف، ويُحفز الكفاءة بدل أن يُعاقبها.

لقد أثبتت التجربة، بعد أكثر من عقدٍ من الزمن، أنّ المجلس الوطني للمحاسبة في صيغته الحالية لم يعد قادراً على أداء مهامه في القيادة والإشراف والتطوير المهني.

هيئةٌ غارقة في البيروقراطية، بعيدة عن الواقع، محدودة الإمكانات، منقطعة الصلة بمحيطها المهني والاقتصادي،

ففقدت قدرتها على المبادرة، وعلى التواصل، وعلى تحقيق الإصلاح المنتظر منذ سنوات.

لقد تحوّل المجلس إلى جهازٍ إداريٍّ جامد، يُصدر التوصيات دون تنفيذ، ويعقد الاجتماعات دون أثر،

حتى صار رمزاً للتقاعس أكثر مما هو أداةٌ للإصلاح.

وفي ظل هذا الفشل الهيكلي المزمن، لا بدّ من قرارٍ شجاعٍ ومسؤولٍ بإعادة توزيع الصلاحيات.

أيها الزملاء الكرام،

نلتقي اليوم لنبدي رأينا بكل صدقٍ ومسؤولية في هذا المولود الجديد،

وهو مشروع القانون المتعلق بالمهنة المحاسبية والتدقيق،

الذي يُطرح علينا اليوم في إطار استشارة اخرى وطنية مهنية،

قام بإعدادها فريق عملٍ جادّ تحت إشراف ورئاسة الأستاذة والزميلة الفاضلة وسيلة موزاي، وقيادة الخبير المحاسبة الاستاذ ولد طالب صغير وكل الفريق من أكاديميين ومهنيين ومستشارين قانونيين

وذلك احترامًا وتقديرًا للمهنيين في الميدان، الذين هم أساس المهنة وروحها النابضة.

إننا نثمّن هذه المبادرة التي أعادت الثقة بين المهنة ومُمثّليها الحقيقيين،

وأعادت الاعتبار لصوت الميدان الذي أُقصي طويلًا،

في وقتٍ كان فيه المجلس الوطني للمحاسبة يُعدّ القوانين في مكاتبه المغلقة،

بعيدًا عن الواقع، وعن آلام المهنيين وآمالهم.

نقولها بكل وضوح وجرأة:

العهد الذي تُعدّ فيه القوانين في غرفٍ مظلمة قد وَلّى،

وزمن الوصاية على المهنة قد انتهى،

فالمهنة لا تُدار من وراء الستار، ولا تُبنى بالوصاية، بل بالمشاركة، بالشفافية، وبالإيمان الجماعي بدورها الوطني.

إنّ مشروع القانون الذي يُحضَّر في سرّيةٍ داخل المجلس الوطني للمحاسبة.

هو انتهاكٌ صريحٌ لحقّ المهنيين في المشاركة في صنع مستقبل مهنتهم،

وهو تعبيرٌ صارخ عن انفصال هذه الهيئة عن الواقع،

بل عن عجزها المزمن في الإصلاح والتطوير.

لقد أصبح من الضروري بل من الواجب إعادة النظر الجذرية في موقع ودور المجلس الوطني للمحاسبة،

الذي أثبتت التجربة أنّه لم يعُد قادراً على مواكبة التحديات ولا على قيادة الإصلاح.

هيئةٌ ترهلت، وتكلست، وانقطعت عن الميدان، ففقدت الثقة والشرعية المهنية.

ولذلك، فإنّ الحلّ لا يكون بترميم هيكلٍ متهالك،

بل بإقامة بناءٍ مؤسّسي جديد يعكس إرادة المهنيين وواقع الميدان.

من هنا، نُعلن بوضوح أنّ المطلب المهني والوطني اليوم هو نزع وتجريد المجلس الوطني للمحاسبة من صلاحياته التنفيذية والتنظيمية،

وإسنادها إلى هيئة مهنية جديدة مستقلة وفاعلة تُسمّى:

- المصف الوطني للمحاسبة والتدقيق.

هيئة وطنية مهنية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري،

تُبنى على أسس الكفاءة والانتخاب والشفافية،

وتضمّ ممثلين منتخبين من مختلف الولايات والفروع المهنية،

لتكون البيت الوطني للمحاسبين والمدققين جميعًا.

تُناط بالمصف الوطني للمحاسبة المهام التالية:

1. قيادة المهنة وتنسيق مسارها الوطني على أسس مهنية مستقلة وواضحة؛
2. إعداد وتحديث المعايير الوطنية للمحاسبة والتدقيق بما يواكب التحول الاقتصادي والرقمي؛
3. تنظيم الولوج إلى المهنة وضمان تكافؤ الفرص بين الكفاءات؛

4. الإشراف على التكوين المستمر والبحث العلمي المهني بالتعاون مع الجامعات ومراكز الخبرة؛

5. ممارسة الرقابة النوعية والانضباط المهني في إطار من العدالة والشفافية؛

6. تمثيل المهنة وطنياً ودولياً بسيادةٍ واستقلال، دون خضوعٍ أو تبعيةٍ لأي جهةٍ أجنبية.

إنّ تأسيس المصف الوطني للمحاسبة ليس قرارًا تقنيًا، بل تحوّلٌ استراتيجيٌّ نحو عصرٍ جديد للمهنة،

يعيد لها دورها الريادي في حماية الاقتصاد الوطني، وضمان الشفافية، وخدمة المصلحة العامة.

فلنفتح اليوم صفحةً جديدة،

تُكتب فيها المهنة بأقلام المهنيين أنفسهم،

وتُدار فيها مؤسساتها بعقولٍ حرةٍ وكفاءاتٍ نزيهةٍ،

ولنعلن من هذا المنبر أنّ الوصاية انتهت، والمحاسبة بدأت، والمستقبل يُصنع من الميدان لا من المكاتب.

أيها الزملاء الكرام،

إننا نثمّن هذه الخطوة التشاورية النزيهة، التي تعيد للمهنة صوتها الحقيقي،

وتمنح الكلمة لمن يعيشون الواقع المهني يوميًا في مكاتبهم عبر الوطن،

بعيدًا عن المكاتب المغلقة والمجالس المنعزلة التي قررت — وللأسف — أن تتحدث باسمنا دون أن تسمعنا.

نقولها اليوم بوضوح:

العهد الذي تُعدّ فيه القوانين في غرفٍ مغلقة، دون استشارة الميدان، قد وَلّى.

فمشروع القانون الذي يُحضَّر حاليًا في المجلس الوطني للمحاسبة،

في مكاتب مظلمة ومنفصلة عن نبض الواقع، هو تعدٍّ صريحٌ على كرامة المهنة

وإهانةٌ لخبرة المهنيين الذين أفنوا أعمارهم في خدمتها وتطويرها.

المهنة ليست حقل تجاربٍ إداري، ولا وثيقة تُصاغ في السرّ ثم تُفرض على الجميع.

المهنة تُبنى بالحوار، والتشاور، والمشاركة الواسعة،

لأنّ من دون المهنيين لا وجود لمهنة، ومن دون الميدان لا معنى للتنظيم.

لقد انتهى زمن الوصاية، وبدأ زمن المشاركة.

وانتهى عهد البيروقراطية، وبدأ عهد الشفافية المهنية.

ومن هنا، نؤكد أنّ أيّ إصلاحٍ حقيقي لا يُكتب في الظل،

بل يُصنع في النور، وبأيدي أهل المهنة، ولصالح الوطن والمصلحة العامة.

وعليه، فإنّ الحلّ الجوهري يكمن في نزع وتجريد المجلس الوطني للمحاسبة من صلاحياته التنفيذية والتنظيمية،

وإسنادها إلى هيئةٍ مهنيةٍ جديدة مستقلة وفاعلة هي:

لقد حان الوقت أن نقولها بصراحة:

المرحلة الجديدة تتطلب قيادة مهنية جديدة،

ورؤية وطنية تُعيد الثقة والهيبة للمهنة،

وهيئةً حديثة تُجسّد الإرادة الجماعية في بناء منظومةٍ محاسبيةٍ راقيةٍ ومستقلةٍ عن الوصاية البيروقراطية.

◆ أما عن المستقبل، فآفاقه بين أيدينا:

لن ننتظر أن يُصلِحنا أحد من الخارج،

بل سنُعيد بناء المهنة من الداخل، على أساس المهنية الصادقة والوطنية الواعية.

سنعمل على توحيد الجسم المهني تحت رايةٍ واحدةٍ قوية،

تجمع الخبراء، والمحاسبين، ومحافظي الحسابات في إطارٍ مهنيٍّ وطنيٍّ مستقل.

سنعيد الاعتبار لدور محافظ الحسابات كحارسٍ للمصلحة العامة،

ومدافعٍ عن نزاهة التقارير، وعن ثقة المواطن والدولة في المال العام.

إننا نؤمن أن الجزائر قادرة على أن تُصبح نموذجاً إفريقياً في الإصلاح المحاسبي والرقابي،

إذا توفرت الإرادة، والتخطيط، والتضامن المهني الصادق.

فلتكن هذه الجمعية العامة منطلقاً حقيقياً لعهدٍ جديد،

يُكتب فيه أن مهنة محافظي الحسابات في الجزائر وُلدت من جديد،

بإرادة رجالها ونسائها، وبإيمانهم بالواجب والمسؤولية قبل أي شيءٍ آخر.

هذا ليس خطاب غضب، بل نداءُ حبٍّ وغيرةٍ وواجب،

نداءٌ من قلبٍ يرى المهنة تموت ببطء،

ويرجو أن يراها تُبعث من جديد، نقيةً في رسالتها، قويةً في مؤسساتها، عادلةً في نظامها، شامخةً في مكانتها.

اللهم اجعل نياتنا خالصة، وأعمالنا صادقة، واحفظ الجزائر، ووفّق أبناءها المخلصين إلى طريق الإصلاح والعدل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد يحياوي,

رئيس المجلس الوطني.

الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات.

الجزائر – 30 اكتوبر 2025